#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **الحق في التعبير، حق التجمهر والتظاهر، حقوق سياسية واجتماعية، اصلاح قانوني**

البلد: **المغرب**

الأمهات العازبات وقوانين الأحوال الشخصية، في المغرب.

| محمد الشيخ بانن |

الأمهات العازبات: بين مطرقة المجتمع وسندان الأحوال الشخصية

يقصد بالأمهات العازبات النساء اللائي ينجبن أطفالا خارج مؤسسة الزواج، التي تنظمها قوانين الأحوال الشخصية، والتي لا تعترف بهؤلاء الأطفال، وتعتبرهم غير شرعيين. وذلك في ظل منظومة من التمثّلات الثقافية والدينية السائدة في المجتمع المغربي، شأنه شأن المجتمعات الأبوية العربية الإسلامية، التي تضع هؤلاء النساء وابنائهن في قائمة المحظورات، وتمارس عليهن أبشع أشكال النبذ والعقاب النفسي والاقتصادي والمادي، حيث تم تعنيف، على سبيل المثال لا الحصر، سنة ٢٠١٤، ٧٨١ أم عازبة مقابل ٨٦٢ سنة ٢٠١٣[١].

لكن بالرغم من ذلك، فظاهرة الأمهات العازبات في انتشار وتوسع مستمرين، نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي يشهدها المجتمع المغربي، حيث قدرت جمعية التضامن النسوي عددهن ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠، بمعدل ٥٠٠٠ طفل كل سنة[٢]. أما الدراسة التي نشرتها جمعية إنصاف (٢٠١٠)، فقد أوضحت أن عدد الأمهات غير المتزوجات بلغ ١١٠٠٠ (٢٠٠٨)، ليتضاعف، ويصل إلى ٢٧٢٠٠(٢٠٠٩). ٦٠ ٪ منهن تقل أعمارهن عن ٢٦ سنة، ومعظمهن يعملن في مهن غير منظمة، من قبيل العمل كخدم في البيوت، و٦٥ ٪ منهن أنجبن مرة واحدة، مقابل ١٤ ٪ مرتين، و١٠ ٪ ثلاث مرات، و١١ ٪ أربع مرات أو أكثر[٣].

وترى عائشة الشنا، الناشطة البارزة في هذا المجال، أن عدد الأطفال الذين ينجبن خارج إطار الزواج يصل إلى ١٥٠ طفلا يوميا، فيما يتم التخلص من ٢٤ طفلا عبر تركهم في الشارع العام[٤].

بناء على ما سبق، ونتيجة للظروف القاسية التي تعيشها هذه الفئة، في غياب سياسة عمومية تعنى بأوضاعها، بادرت العديد من الفعاليات المدنية إلى تأسيس منظمات هدفها، الأساس، هو احتضان الأمهات العازبات وأبنائهن، ومساعدتهن على الاندماج المهني والاجتماعي، وتتبع أوضاعهن القانونية، بعدما اسهمت، من خلال أنشطتها هاته، في وضعها في جدول أعمال صانع القرار، من خلال دفعه إلى التفاعل مع مطالبها، عبر إصدار/تعديل بعض القانونين الخاصة بالأحوال الشخصية.

الأمهات العازبات في جدول أعمال المنظمات المدنية

تعرف ظاهرة الأمهات العازبات ارتفاعا ملحوظا في المغرب، خاصة في العقد الأخير، حيث سجل في جهة الدار البيضاء الكبرى وحدها، وجود ما يزيد عن ٤٤ ألف طفل مولود خارج إطار الزواج، أي ما يُعادل ٣٣٦٦ طفلا في السنة، منهم ٩٤٠٠ طفل تم التخلي عنهم، وذلك بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠١٤[٥]. وفي دارسة لها سنة ٢٠١٦، أكدت جمعية «إنصاف»، أن عدد الأمهات العازبات، اللواتي توافدن إلى مقرها بلغ ٤٢٨٢ أما عازبة[٦]. وتقدر جمعية التضامن النسوي عدد الأمهات خارج مؤسسة الزواج في المغرب، بما يناهز ٢٣٠ ألف[٧]، يعشن ظروفا صعبة، خاصة إذا علمنا أن حالات الإجهاض، مثلا، تقدر فيما بين ٨٠٠ و١٠٠٠ حالة يوميا[٨]؛ منهن ما بين ٦٠٠ و٨٠٠ يلجأن إلى الاجهاض السري في بعض المرافق الصحية، وهو ما يمكن أن يعرضهن لعقوبات حبسية بناء على الفصل ٤٥٤ من مجموعة القانون الجنائي، ويعرض من قام بهذه العملية إلى عقوبة سجنية، قد تصل من سنة إلى خمس سنوات (الفصل٤٤٩)، وإذا نتج عن ذلك وفاة الأم، فقد تصل العقوبة من عشر إلى ٣٠ سنة (الفصل ٤٥٠).

١ (المرصد الوطني للعنف ضد النساء.٢٠١٧ . ص. ٢٧).
٢ (إدريسي. ٢٠١٠. ٢٥ سنة من عمل مأوى الأمهات العازبات بالمغرب.) https://www.hespress.com
٣ (٢٠١٧. شهادات صادمة.. ما معنى أن تكوني أما عازبة ؟.) http://ar.telquel.ma
٤ (بركات.٢٠١٣. الشنا: ١٥٠ طفلا يولد يوميا خارج مؤسسة الزواج في المغرب.) https://tanja24.com
٥ (أحداد.٢٠١٧. في المغرب.. هل تعرف عدد الأطفال المتخلى عنهم يوميا؟.) https://www.maghrebvoices.com
٦ (لطفي.٢٠١٧. أرقام صادمة رغم التكتم.) https://assabah.ma.
٧ (شهادات صادمة.. ما معنى أن تكوني أما عازبة ؟. مرجع سابق)
٨ وفقا لدراسة أجرتها فاطمة بقاس، أ. شاكر و أ. فزوان (٢٠٠٩) في صفوف النساء المتزوجات، ٪ ١٢,٤ من النساء في المدن و٪ ٦,٦ في البوادي اعترفن بأنهن قد لجأن إلى الإجهاض. للاستزادة يراجع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٥، وضعية المساواة والمناصفة في المغرب. صون غايات وأهداف الدستور واعمالها. منشورات المجلس الوطني لحقوق الانسان.

في ظل هذا الواقع التشريعي المجحف، تلجأ ما بين ١٥٠ و٢٠٠ امرأة يوميا، إلى تقنيات اجهاض عشوائية. حيث تمت إدانة ٥٢٦ أم عزباء، (٢٠٠٩)، بتهمة الدعارة المؤدية للحمل، وفق البيانات التي تم جمعها من محكمة الاستئناف في الدار البيضاء[٩]، وذلك على أساس ما ينص عليه الفصل ٤٩٠ من مجموعة القانون الجنائي، الذي يعتبر: « كل علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا تربط بينهما علاقة الزوجية تُكون جريمة الفساد ويعاقب عليها بالحبس من شهر واحد إلى سنة». لذلك تلجأ الأمهات العازبات، في الغالب، إلى اخفاء مولدها أو التخلي عنه بطريقة غير قانونية، قد تصل إلى قتله.

تأسيسا على هذه المعطيات التي تبرز، بشكل جلي، جزء من حجم ظاهرة الأمهات العازبات، في ظل غياب ضمانات قانونية، خاصة بهذه الفئة، وضبابية القائم منها، بادرت العديد من المنظمات المدنية إلى التفاعل مع هذا الواقع الناشئ، من خلال الاستجابة لحاجيات ومتطلبات الأمهات العازبات، وذلك بتقديم الإرشاد الإداري والقانوني لهن. مما أسهم في تأطير هذه القضية، وإخراجها من السر إلى العلن، ليجد صانع القرار نفسه، مجبرا على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية للتخفيف من عبء هذه الظاهرة. حيث قام بتعديل قانون الحالة المدنية (٢٠٠٢)، ذي الصلة بالأطفال المتخلى عنهم، مما اتاح امكان اسناد اسم شخصي واسم عائلي، وأسماء أبوين أو اسم أب إذا كان معروف الأم، للطفل المولود خارج الزواج، من جهة كما يمكن للأم أن تصرح بالابن المجهول الأب أو من يقوم مقامها، وتختار له اسم شخصي واسم أب مشتق من أسماء العبودية لله تعالى(عبد الرحمان، عبد القادر.إلخ) واسم عائلي خاص به، من جهة أخرى.

ورغم الثغرات التي حاول التشريع السالف الذكر سدها، إلا أنه لايزال يكرس تمييزا ملموسا تجاه هذه الشريحة، من خلال تنصيصه على أن الإبن غير شرعي على مستوى النسخة الكاملة، التي تبقى في السجل الأصلي، كما هو الحال بالنسبة لتلك العلامة، التي توضع في بطاقة التعريف الوطنية، وعدم الاعتراف قانونا بعلاقة القرابة التي تربطه مع باقي إخوانه من أمه، في حالة وجودهم، والمولودين خارج الزواج، حيث يعطى اسم أب لكل حالة على حدة.

أما مدونة الأسرة الصادرة سنة ٢٠٠٤، فقد سجلت تقدما ملحوظا، عندما سمحت باعتراف الأب بابنه، اذا كان يرغب في ذلك، دون اجباره على الزواج. و» إذا أنكر الخاطب أن يكون ذلك الحمل منه، أمكن اللجوء إلى جميع الوسائل الشرعية في إثبات النسب»، (الفصل ١٥٦ من مدونة الأحوال الشخصية). وهو ما سار عليه المنشور عدد ٤٦٠٤ لسنة ٢٠١٠، بعدما أتاح للأمهات العازبات امكان اسناد ألقابهن الخاصة لأطفالهن اذا كن يرغبن في ذلك دون الحاجة إلى طلب إذن من أحد الأقارب.

إضافة إلى هذه الإجراءات، فقد أسهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هو الأخر، في إماطة اللثام عن هذه الظاهرة من خلال تقريره الموضوعاتي (٢٠١٥)[١٠]، كما قامت الحكومة، في ذات السياق، ببعض التدابير ذات الصلة، مثل السماح للأمهات العازبات بالعمل في الحقول الإسبانية، بعدما كانت المعايير المعتمدة تنص، فقط، على انتقاء النساء المتزوجات والمطلقات والأرامل[١١]، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فقد دأبت وزارة الداخلية على تخصيص اعتمادات مالية في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل خاصة بهذه الشريحة[١٢].

الفعاليات المدنية: نضال مفتوح من أجل الأمهات العازبات

تشكلت الجهات الفاعلة من منظمات مدنية عدة، جعلت من الأمهات العازبات موضوع اختصاصها. وقد مثلت جمعية التضامن النسوي التي تأسست سنة ١٩٨٥ في الدار البيضاء، للدفاع العلني عن الأمهات العازبات، أول مبادرة جريئة، تعاطت مع هذه الشريحة في وسط تقليدي أبوي، من جانب وفي غياب ضمانات تشريعية خاصة، من جانب ثاني، وفي ظل وضع سياسي مأزوم، من جانب ثالث. أما بعد الانفراج السياسي، الذي ترتب عنه وصول المعارضة الوطنية إلى السلطة سنة ١٩٩٨، تأسست مجموعة من الجمعيات الخاصة بمساعدة الأمهات العازبات، من أبرزها جمعية انصاف (١٩٩٩)، في الدار البيضاء، وجمعية

٩ (المرجع نفسه. ص. ٢٤.)
١٠ (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٥، وضعية المساواة والمناصفة في المغرب.)
١١ (لحرش.٢٠١٩. مدير «الأنابيك»: أنهينا إقصاء الأمهات العازبات من العمل في الحقول بإسبانيا.) http://ar.telquel.ma
١٢ (أوشوا- ليفبر. مرجع سابق. ص. ٣٩.)

١٠٠ ٪ أمهات (٢٠٠٦) في طنجة. وجمعية أم البنين التي تنشط في مدينة أكادير. إلخ. وترى هذه الجمعيات أن التكفل بالمرأة العازبة بداية من الحمل يزيد من فرص اتخاذها القرار الشجاع بالاحتفاظ بمولودها. خاصة وأن أغلبهن يفضلن ذلك، رغم أنهن يفكرن في عائلاتهن وفي الأخرين[١٣].

إلى ذلك سلكت الفعاليات المدنية في دفاعها عن حقوق الأمهات العازبات، مجموعة من الأشكال النضالية، نذكر منها:

توجيه توصيات إلى صانع القرار، لملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد هذه الشريحة من المجتمع. وذلك من خلال المطالبة بإلغاء الفصل ٤٩٠ من مجموعة القانون الجنائي الذي يجرم العلاقات الجنسية خارج الزواج، ومراجعة بنود الفصول من ٤٤٩ إلى٤٥٣ من مجموعة القانون الجنائي، لتقنين الإجهاض في حالة زنا المحارم والعنف الجنسي، مع تعديل نصوص القوانين ذات الصلة باختبار الحمض النووي، بما يتيح إمكان القيام بها من طرف الفئات الهشة، واعتماده دليلا قاطعا للاعتراف بالأبوة؛

إطلاق حملات على شبكات التواصل الاجتماعي، مثل الحملة الرقمية، التي أطلقها «الائتلاف الجمعوي من أجل حق الطفل في الحماية الأسرية» تحت اسم «بينكم» بتعاون مع الوكالة الايطالية للتعاون من أجل التنمية، والتي تبث نداءات موجهة من طرف فنانين ورياضيين وصحافيين ومشاهير[١٤]، تروم الترافع عن حقوق الأمهات العازبات واطفالهن في مختلف وسائل الإعلام[١٥]؛

تنظيم تظاهرت، مثل تلك التي دعت إليها جمعية «١٠٠ في المائة أمومة للأمهات العازبات» في طنجة، ضد القرار القضائي الاستئنافي، الذي ألغى حكما ابتدائيا، يقر ببنوة مولودة من أبيها البيولوجي خارج إطار الزواج[١٦]؛

إحداث مصحات قانونية واطلاق محطة إذاعية تحت اسم» أمهات عبر الأثير»، من طرف جمعية مائة في المائة أمومة، تعنيان بشؤون الأمهات العازبات وأطفالهن، وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي وشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية[١٧].

من خلال الوقوف على البنية الداخلية للتنظيمات المدينة، التي تناصر الأمهات العازبات، اتضح لنا الدور الأساس الذي تقوم به قيادتها في صنع القرارات الداخلية، نظرا لارتباط هذه المنظمات بنساء مُؤسِّسات،

١٣ (أوشوا- ليفبر. المرجع نفسه. ص. ٣٨.)
١٤ (الائتلاف الجمعوي من أجل حماية أسرية. (٢٠١٧. «داعمي و داعمات الحملة».http:// enfancemaroc.org
١٥ (عائشة الشنا. ٢٠١٧. هذه أهداف الحملة الإعلامية «بينكم»). www.http://m.ma٢
١٦ (الميموني.٢٠١٧.احتجاج بطنجة ضد إلغاء حكم قضائي يقر بنوة مولودة خارج إطار الزواج). https://tanja24.com
١٧ (لأول مرة بالمغرب...إذاعة «أمهات على الأثير» صوت الأمهات العازبات). https://www.youtube.com

لهن توجه ينهل من «المنظومة الكونية لحقوق الإنسان»، وكاريزما تبلورت في سياق تجربة طويلة. فلا يمكن أن نتحدث عن جمعية التضامن النسوي، دون الحديث عن عائشة الشنا، أو جمعية ١٠٠ بالمئة أمومة، دون التطرق إلى دور الفرنسية كلير تريشو، أو جمعية أم البنين دون ذكر محجوبة أدبوش. إلخ.

وقد ساعد استناد هذه المنظمات على المرجعية القانونية الدولية ومخرجات دستور ٢٠١١، وتخصصها في نفس الموضوع، الذي تتشابه سياقاته، إن لم تتطابق، ووجود شخصيات نسائية حداثية على رأس قيادتها، في مركزة أدوارها، من خلال بناء ائتلافات للترافع عن حقوق الأمهات العازبات وأبنائهن. وما تأسيس «الائتلاف الجمعوي من أجل حق الطفل في الحماية الأسرية» في فبراير/شباط ٢٠١٣، من طرف ١٤ جمعية مغربية، حملت على عاتقها مهمة حماية الأطفال الذين يولدون خارج مؤسسة الزواج وتعزيز حقوقهم، إلا مؤشر على وجود إرادة مدنية مشتركة، هدفها دفع صناع القرار إلى التعاطي بجدية مع هذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة. ذلك أن هذه الخطوات الموحدة، أدت إلى التأثير بشكل ملموس في أداء التنظيمات المدنية، حيث اضحت أكثر احترافية، وهو ما يتجلى في البدائل التشريعية التي تقترحها من ناحية، والمشاريع الصغيرة المنتجة، التي تقدمها للضحايا، من ناحية ثانية.

الفعل المدني: خطوات من أجل أحوال شخصية منصفة

تهدف الفعاليات المدنية من وراء نشاطها، إلى استصدار تشريعات تضمن الحماية القانونية للأمهات العازبات وأبنائهن، بما يصون كرامتهم/ن ويسهم في اندماجهم/ن في المجتمع. ولبلوغ هذا الهدف، تم ايواء واحتضان هذه الشريحة في مراكز علانية، ما قاد، مع مرور الزمن، إلى تكريس نوع من القبول الاجتماعي تجاهها، بعدما كانت تدرج في قائمة المحظورات التي يتم نبذها. وقد استخدمت المنظمات المدنية مجموعة من التكتيكات لتعزيز مطالبها، مثل إصدار التقارير والتصريحات والحملات الرقمية التي تطالب الحكومة بإدخال التربية الجنسية في المناهج الدراسية، من جهة، كما وظفت مضامين دستور ٢٠١١ الذي يحظر التمييز على أساس الوضع الشخصي والمساواة في المعاملة وعدم التمييز بين جميع الأطفال، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية،(الفصل ٣٢ منه). ووظفت في نفس الاتجاه، المعاهدات الدولية، وطالبت بملاءمة التشريعات الوطنية معها، مثل الفصل ٤٩. من مجموعة القانون الجنائي، الذي يتنافى مع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، التي صادق عليها المغرب (١٩٩٣) ، ويتنافى كذلك مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي صادق عليها المغرب (١٩٩٣)، من جهة ثانية.

ناء على ما تقدم، يتضح أن استراتيجية احتضان الأمهات العازبات، التي استخدمتها المنظمات المدنية كأمر واقع، أسهمت، نسبيا، في التأثير في الوعي الشعبي العام، من خلال تكريس قبول اجتماعي تجاه الفئة السالفة الذكر. أما على مستوى التكتيكات، فقد لاحظنا تحولات أساسية؛ تمثلت في الانتقال من اصدار التوصيات والتقارير إلى بلورة الائتلافات واطلاق حملات رقمية وإذاعة خاصة، تخاطب العموم، المتأثر، في مجمله، بحمولات تقليدية، بشكل مباشر، من ناحية والتظاهر في الميدان، من ناحية ثانية.

المنظمات المدنية: من التأثير إلى التأسيس للتحوّل

شكلت مجموعة من العوامل تأثيرا ملموسا في عمل المنظمات المدنية، التي تعمل على ظاهرة الأمهات العازبات، يمكن تصنيفها ضمن قسمين؛ عوامل مساعدة وأخرى معيقة:

- العوامل المساعدة: يمكن تلخيصها في الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية، والاشارات التي ترسلها المؤسسة الملكية، مثل الدعم المادي الذي قدمه الملك محمد السادس لجمعية التضامن النسوي، وفق ما صرحت به رئيستها عائشة الشنا[١٨]، وتوظيف وسائط التواصل الاجتماعي، ومواجهة صناع القرار بمضامين المعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، وذلك في ظل السياق الدولي الراهن والداعم لقضايا المرأة والطفل.
- العوامل المعيقة: يمكن اجمالها، على المستوى الموضوعي، في «الثقافة التقليدية» السائدة المعادية لظاهرة الأمهات العازبات وأبنائهن، وبروز قوى بخلفية إسلامية، مناهضة للحس المدني عموما وخصوصا ما يتعلق منه بالأم العازبة، في ظل سياق إقليمي داعم لهذه القوى، التي كفرت/هددت كم من مرة رموز المنظمات المدنية[١٩]. أما على المستوى الذاتي، فقد أدى اختزال هذه المنظمات في زعامات نسائية محددة، إلى عدم تبلور عمل مؤسساتي، ما أدى إلى انحسار فعلها وعدم اقتحامه للأجندة الحكومية؛ نتيجة غياب ارتباط سياسي مع الفاعلين الحكوميين وهو ما قاد إلى عجزها عن بناء تشبيك سياسي، رغم نجاحها في بنائه، إلى حد ما، على المستوى المدني.
- ارتباطا بما تقدم، يبدو أن ما تحقق، قد يؤسس للحظات تحولية نوعية في المستقبل المنظور، تحد من تداعيات هذه الظاهرة، النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، على المجتمع والدولة، على حد سواء.

حصيلة العمل المدني

- يمكن القول إن الفعاليات المدنية، حققت مجموعة من النتائج، في سياق ترافعها عن الأمهات العازبات، يمكن إجمالها في الآتي:
- في مجال التشريعات القانونية: اسهمت المنظمات المدنية في دفع المشرع إلى اصدار/ تعديل قوانين الأحوال الشخصية؛
- في مجال المشاريع الصغيرة المدرة للدخل: استطاعت الفعاليات المدنية، اطلاق مشاريع خاصة بهذه الشريحة، مكنتها من الاستقلال المادي. ما دفع الدولة، هي الأخرى، إلى تخصيص اعتمادات مالية، خاصة بنفس الشريحة، في إطار مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تشرف عليها وزارة الداخلية؛
- في مجال القيم الاجتماعية: استطاعت المنظمات المدنية في إثر احتضان الأمهات العازبات وأطفالهن في مراكز علنية، وتوظيف وسائل الإعلام والترافع القانوني والتواصل المباشر مع الناس، أن تجعل الوعي الشعبي العام أكثر تقبلا وتعايشا مع هذه الظاهرة.

خلاصة

- بناء على ما تقدم، ومن خلال دراسة هذه الحالة يتضح ما يلي:
- قدرة الفعاليات المدنية على التأثير في بيئة اجتماعية محافظة، من خلال اعتماد مداخل عدة، في دفاعها عن حقوق الأمهات العازبات وأبنائهن؛
- اختزال الفعل المدني المناصر للقضية في زعامات نسائية محددة، وعدم قدرته على بلورة تشبيك مع الأحزاب السياسية، ما أدى إلى انحساره في دوائر ضيقة، وحال دون الاستثمار الأمثل لمعطيات السياق الدولي المساعد؛
- كبح قوى الإسلام السياسي، خصوصا بعد وصول الإخوان إلى السلطة منذ ٢٠١٢، لمخرجات العمل المدني ومنعها من التحول إلى سياسات عمومية.

١٨ (العلوي. ٢٠١٨.عائشة الشنا أم مغربية وهبت حياتها لتعيش المرأة العازبة وطفلها بأمان.) https://alarab.co.uk

١٩ (Rosa Moussaoui. ٢٠١٧. MAROC. LA DAMNATION SOCIALE DES MÈRES CÉLIBATAIRES.) https://www.humanite.fr

المراجع

باللغة العربية:

«لأول مرة بالمغرب...إذاعة «أمهات على الأثير» صوت الأمهات العازبات». https://www.youtube.com

عائشة الشنا. (٢٠١٧) «هذه أهداف الحملة الإعلامية «بينكم». http://www.2m.ma

أحداد، كريمة.(٢٠١٧) « في المغرب.. هل تعرف عدد الأطفال المتخلى عنهم يوميا؟». https://www.maghrebvoices.com

إدريسي، كريمة. (٢٠١٠) «٢٥ سنة من عمل مأوى الأمهات العازبات بالمغرب». https://www.hespress.com

الائتلاف الجمعوي من أجل حماية أسرية.(٢٠١٧) «داعمي و داعمات الحملة». http://enfancemaroc.org

العلوي محمد بن محمد (٢٠١٨) «عائشة الشنا أم مغربية وهبت حياتها لتعيش المرأة العازبة وطفلها بأمان» https://alarab.co.uk

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٥، وضعية المساواة والمناصفة في المغرب. منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المرصد الوطني للعنف ضد النساء، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. (٢٠١٧). التقرير السنوي الأول حول العنف ضد النساء بالمغرب. AZ- Editions . الرباط. المغرب.

الميموني، يونس.٢٠١٧ «احتجاج بطنجة ضد إلغاء حكم قضائي يقر بنوة مولودة خارج إطار الزواج». https://tanja24.com

أوشوا- ليفير، لوسيانا. (٢٠١٥) الأمهات العازبات في المغرب العربي الدفاع عن الحقوق والادماج الاجتماعي مجموعة تجارب. الترجمة إلى اللغة العربية رو للخدمات متعددة اللغات.

بركات، إلياس.(٢٠١٣) «الشنا: ١٥٠ طفلا يولد يوميا خارج مؤسسة الزواج في المغرب». https://tanja24.com

لحرش، الشرقي. (٢٠١٩). «مدير «الأنابيك»: أنهينا إقصاء الأمهات العازبات من العمل في الحقول بإسبانيا». http://ar.telquel.ma

لطفي، مصطفى.٢٠١٧ «أرقام صادمة رغم التكتم». https://assabah.ma

باللغة الفرنسية:

Rosa Moussaoui - (٢٠١٧).«MAROC. LA DAMNATION SOCIALE DES MÈRES CÉLIBATAIRES». https://www.humanite.fr

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub